العمل الجماعي
في إعداد المعجم العربي

أحمد محمد المعتوق
قسم الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

مع ما بلغته المعاجم العربية الحديثة من تقدم وتطور نسبي من حيث المادة والمنهج أو البناء والإخراج والطباعة ومن تعدد في الأنواع والأحجام والأشكال، فما زالت تعاني من تبعات الماضي وأساليب التخطيط والتصنيف التقليدي؛ إذ لم يتمكن واضعوها من تدارك كل الأخطاء والهنات التي وقعت فيها المعاجم القديمة، ولا أن يتلافوا كل نواحي الضعف والقصور التي عانت منها. وما زال كل منهم يستعرض سيرة المعاجم القديمة في حرقة وأسف ولوم وتطلع إلى التجديد والتطوير والارتقاء بالمعجم العربي، ويحصي على معاجم سابقيه الأخطاء ونواحي القصور أو التقصير، ويتهمها بالاضطراب والفوضى والخلط وصعوبة المنهج، زاعماً أن معجمه من أوضح وأدق وأيسر المعاجم منهجاً وأحدثها طريقة وأكثرها إحكاماً وأوسعها مادة وأكثرها فائدة، وأنه تجتمع فيه ما لم تجتمع في غيره من خصائص ومزايا، دون أن يتمكن هو نفسه في الحقيقة من تخليص معجمه مما عاب به غيره على النحو المطلوب[1].

إن عيوب عدم الالتزام بالخطط التي يضعها مؤلف المعجم الحديث لنفسه، وعيوب النقص في الإحالة وفي التحديد، وفي التمييز بين المهم الملائم لحاجات العصر من الكلمات والصيغ اللغوية وغير المهم، والعيوب في تعريف المصطلحات العلمية والحضارية الجديدة، والخلط بين ما يجب أن يكون في المعجم الخاص منها أو من تفسيراتها المطولة وما يفترض أن يذكر في المعجم العام هذه العيوب وغيرها

(١) للتفصيل في ذلك والتدليل عليه انظر: د. أحمد محمد المعتوق، المعاجم اللغوية العربية ـ المعاجم العامة: وظائفها ومستوياتها وأثرها في تنمية لغة الناشئة ـ دراسة وصفية تحليلية نقدية، أبو ظبي، المجمع الثقافي، ١٩٩٩م.

مما أحصاه بعض الباحثين على معاجمنا الحديثة قبل سنوات عديدة[1]. ما زال الكثير منها ماثلاً وشائعاً في أغلب معاجمنا الحديثة. وبهذا يبقى المعجم العربي الحديث، رغم الجهود الكبيرة التي بدأت لتطويره والارتقاء به محتاجاً إلى المزيد من النظر والدراسة والتسديد والتطوير، والتخلص من سيطرة النزعات الفردية والأذواق الشخصية في وضعه، والخضوع بدلاً منها للمعايير والأسس العلمية الجديدة، سواء في اختيار المنهج أو انتقاء المادة أو تحديد المستوى وتعيين الحجم أو غير ذلك مما يتعلق بصناعة المعجم الحديث؛ ليرقى إلى المستوى الذي وصلت إليه معاجم اللغات المتقدمة.

ما سبق ذكره لا يعني بأية حال من الأحوال أن المعاجم القديمة أو الحديثة التي بين أيدينا فاشلة في أداء وظائفها في تنمية لغة المتعلم أو مستخدم اللغة عامة وإثراء محصوله اللفظي، ففي هذه المعاجم أنماط ونماذج مختلفة جيدة، صالحة من حيث المادة والمنهج لفئات من المتعلمين، وافية بكثير من احتياجاتهم من عناصر اللغة المستخدمة في مختلف أنشطة التعبير اللفظي، ولكنها لم تصل بعد إلى المستوى الذي نطمح إليه في فاعليتها وجاذبيتها وقدرتها على النفاذ والانتشار والتأثير وتعميم الاستفادة.

كثير من المشاكل التي واجهها المعجم العربي في السابق وما زال يواجهها في الوقت الراهن ناتج في غالبه كما يبدو عن انفراد الجهود والآراء والاجتهادات الشخصية بعمل هذا المعجم؛ فمنذ عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي حتى وقتنا

(١) انظر د. عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر (القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٧م)، ص ص٦٣-٨١؛ د. عفيف عبدالرحمن: «من قضايا المعجمية العربية المعاصرة، من كتاب في المعجمية العربية المعاصرة (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م). ص ص٣٨٤-٣٨٥؛ أحمد شفيق الخطيب: من قضايا المعجمية العربية المعاصرة، من كتاب في المعجمية العربية المعاصرة، ص ص ٦٠٠-٦٣٥.

الحاضر وغالب معاجمنا العامة والخاصة، الصغيرة منها والكبيرة الموسعة، يقوم بإصدارها أشخاص، يعتمد كل منهم على جهده الفردي وإمكانياته الذاتية المحدودة في جمع وانتقاء مواد معجمه وفي تصنيفها وترتيبها واختيار المنهج الخاص بهذا التصنيف وهذا الترتيب.

لاشك أن هؤلاء العلماء أو المعجميين، قديمهم وحديثهم، قد قاموا بجهود جديرة بالإعجاب والتقدير. بل إن الإنسان ليحس بعظمة بعض هذه الجهود وعظمة أصحابها وعلو شأنهم، وحسبنا اعتزازاً وفخراً وإعجاباً أن نجد رجلاً كفيف البصر مثل علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي يقوم وحده بتأليف معجمين كبيرين مهمين لا غنى للعربية عن واحد منهما، وهما «المحكم والمحيط الأعظم» و«المخصص»، أو أن نجد عالماً جليلاً مثل ابن منظور يصنف لنا ـ بمفرده وبما كانت لديه من إمكانيات ضئيلة محدودة، إذا ما قيست بالإمكانيات المتاحة في هذا العصر ـ موسوعة لغوية معرفية مطولة ضخمة متمثلة في «لسان العرب». إنه بلا شك أمر يبعث على الإعجاب والفخر والاعتزاز...

لقد بهرت هذه الجهود العظيمة عدداً من كبار المستشرقين وعلماء اللغة والمعجمين الغربيين من أمثال (كريمرسكي) Karimaski، و(إدوارد لين) E. Lane و(أوغست فيشر O. Fischer، و(جون هيوود) J. Haywood وجعلتهم يشهدون للعرب بالسبق والتميز والتفوق في مجال التأليف المعجمي والتفنن فيه بما يخدم جميع مجالات اللغة وأغراضها[1].

(١) انظر على سبيل المثال مقدمة كل من:

Edwrd W. Lane, An Arabic-English Lexicon, ed. by Stanly Lane Poole (London & Edinburgh, 1863-1874), parts 6-8, 1877-1893; F. A. Haywood, Arabic Lexicography. (Leiden, 1960).

إن هذا الإعجاب وهذا الثناء كله لا يمنعنا من أن نسلم بـأن تلك الجهود الفردية لم تكن وافية بالمطلوب، فقد كان واضعو تلك المعاجم في معاجمهم كما يعبر ابن منظور ـ وقد كـان هو في الواقع من بينهم ـ: «بين رجلين: إمـا من أحسن جمـعه فإنه لا يحسن وضعـه. وإما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمـعه، فلم يفد حسن الجمع مع إسـاءة الوضع. ولا نفعت إجـادة الوضع من رداءة الجمع»[1] وحتى لو افترض أن المعاجم التي وضعـها هؤلاء العلماء مقبولة من وضعها وجمـعها ووافية بالمطلوب بالنسبة للعصـور التي ظهرت فيها فإنها بلا شك غير وافـية بالنسبة لهذا العصر ومتطلباته وما يحفل به من مستجدات.

إن ما وجـدناه أو نجده في مـعاجـمنا عامة من قـصور ومن تبـاين في المناهج وتضارب أو تعـارض في الآراء والمواقف حول المهم والأهم أو الفصـيح والأفصح والمرفوض منها، ومـا نشهده من تشويش واضطراب في عـرض المواد اللغوية وفي تفسيرها، ومن تقليد واتباع واستمرار في تكرار الأخطاء، ومن عجز أو تقصير عن تتبع واستيعاب مفـردات اللغة. هذه الأمور كلها وجدت في الأغلب الأعم ـ كما يشهد الباحثـون المهتمون بصناعة المعجم العربي ـ نتيجـة لنزعة التفرد التي ما زلنا نتوارثها في تأليف معاجمنا.

يقول عـدنان الخطيب «إن المعجم العـربي ما زال حتى الـيوم دون موقـعه بين معاجم الأمم الأخرى (المتقدمة) من حيث مظهـره ومن حيث مخبره ومحتواه»[2].

(١) ابن منظور، محمد بن المكرّم، لسان العرب، تحقيق عـبدالله علي الكبير وآخرين (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، ص١١ مقدمة المصنف.

(٢) نقلاً عن يسري عـبدالغني عبدالله، مـعجم المعاجم العربيـة (بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، ص٢٦١؛ راجع كذلك ما ذكره المؤلف ضمن حديثه النقدي المختصر من هفوات المعاجم العربية الحديثة، ص ص ٢٥٤-٢٧١ وما ذكره أو أشـار إليه منها د. محمد رشـاد الحمزاوي في كتابه من قـضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً (دار الغرب الإسلامي ١٩٨٦). ص ص ١٤٩-١٧٨.

ويعزز الدكتور أحمد مختار هذا الاستنتاج ويؤكده فيقول: (على الرغم من تقدم المعجم عالمياً ودخول معظم اللغات عصر المعاجم الحديثة، فإن العمل في المعجم العربي ما يزال متجمداً، وأن هذا المعجم ما يزال متخلفاً، لم يعد يفي بالمواصفات الضرورية، أو يلبي احتياجات المستهلكين المتنوعة والمتفاوتة)[1] ويعزو كل هذا القصور والتخلف أو الجمود في صناعة المعجم العربي إلى النزعة الفردية السائدة في وضعه وإخراجه فيصرح بذلك في شيء من التبسيط والتحليل قائلاً: «إن معظم الأعمال المعجمية العربية قد اتصفت بالفردية، وكل المحاولات التي بذلت ـ حتى ما كان منها جماعياً ـ قد عابه القصور الشديد في المادة والبعد عن تلبية احتياجات المستهلكين المتنوعة المتفاوتة. . .إننا ما زلنا نعيش في عصر المعاجم الفردية، وهو عصر قد انتهى بالنسبة للمعاجم الفردية وحل محله عصر المعاجم الجماعية، بعد اتساع مجالات اللغة، وتعدد استخداماتها العلمية والفنية، إن إخراج معجم في القديم كان يعتمد على لغة الشعر والأدب، وهي لغة يمكن للمعجمي أو اللغوي أن يدعي معرفته بها، ولكن إخراج معجم في الحديث يعتمد على لغة العلوم والآداب والمعارف المختلفة لا يمكن لباحث واحد أو مجموعة صغيرة من الباحثين ذوي الثقافة اللغوية أو الأدبية الإلمام بها، فضلاً عن الإفتاء فيها.»[2].

إن الفرد مهما كان لديه من طموح وعزم وصبر وجلد واجتهاد، ومهما غزر علمه وأسعفته قدراته ومواهبه وصحة بدنه وواتته ظروفه وساعده زمانه، يبقى عاجزاً عن إنجاز مشروع واسع كبير كعمل لغوي عام شامل بمفرده، وإن قام به لوحده فلا يرجح أن يكون عمله متكاملاً، بعيداً عن الأخطاء، سليماً من النواقص،

(١) انظر أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث (القاهرة: عالم الكتب، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، ص٢٧

(٢) أحمد مختار عمر: «أزمة اللغة العربية المعاصرة والحاجة إلى حلول غير تقليدية»، قضايا فكرية ـ الكتاب السابع والثامن عشر ـ مايو ١٩٧٧م، ص٧٢-٧٣.

نزيهاً من الشوائب، بريئاً من المشاكل، ناجحاً كما يرجى له أن يكون، مؤدياً لوظيفته على أحسن وجه. حتى لو تهيأ لهذا الفرد من يعينه أو يتحمل عنه بعض العبء.

لقد تطلع العلامة عبدالله العلايلي إلى إخراج معجم (يسد الحاجة الماسة ويخلص العربية من التهم التي ترمى بها من شيخوخة أو جفاف عصي في التراكيب ويعيد لها وضعها العفوي الصحيح)[1]، وبذل كل ما في وسعه لتأليف قاموسه «المعجم»، وقرر أن يصدره في أربعة وعشرين مجلداً، كل منها أربعة وعشرين قسماً، لكن الخمسمائة والستة والسبعين قسماً التي نوى وسعى لإخراجها لم يصدر منها إلا أربعة فقط.

وقد سعى هذا العالم الجليل مرة أخرى إلى أن يؤلف معجماً آخر لغوياً علمياً وفنياً وسيطاً، (يعالج المادة اللغوية معالجة جديدة، على وجه يكون أكثر حظاً في باب الصدق، وأوفر نصيباً من حيث الدقة، يتصل بالأساس اللغوي، ويتصاعد مع اللغة تصاعدها الطبيعي الحيوي الحضاري، ويصل الماضي بالحاضر ومفاهيمه الحديثة)[2] فخطط لقاموسه الجديد «المرجع» وبذل في سبيل إنجازه ما بذل من الجهد، غير أن الحلم لم يتحقق كما أريد له، إذ لم يصدر من هذا المعجم إلا جزءاً واحداً فقط، إن ذلك لا ينقص من قدر العلايلي ولا ينال من مكانته المرموقة ولا يطعن في مقدرته أو علمه الغزير، إلا أن وضع المعجم ذاته، كما يقول بعض المفكرين: «عمل جماعي يشترك فيه العالم والأديب والفيلسوف . . فالأمر أعسر من أن تتحمله طاقة الإنسان معرفة وعمراً»[3].

(١) فايز ترحيني: «العربية والمعجمات»، مجلة الباحث، السنة العاشرة، العدد الثاني ـ ٥٠ ـ، نيسان ـ حزيران ـ ١٩٨٨، ص ص ١٣٢-١٣٣.

(٢) رياض زكي قاسم، المعجم العربي" بحوث في المادة والمنهج والتطبيق (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، ص ص١٠٢-١٠٣.

(٣) أنيس فريحة: «نظرة في معجم العلايلي»، مجلة الأبحاث، المجلد السابع، ١٩٥٤م، ص٢٠٩.

أما بالنسبة للمعاجم الحديثة الأخرى التي صدرت بجهود ومحاولات فردية فما زالت كما سبق القول ـ غير وافية بالحاجة المطلوبة، والمؤاخذات عليها كما أشرنا كثيرة، بل حتى المعاجم التي اعتمد في تأليفها على جهود مجموعات أو لجان صغيرة محدودة مثل: «المنجد في اللغة»، و«المعجم الوسيط»، و«المعجم الوجيز» اللذين أخرجهما مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بل وحتى «المعجم العربي الأساسي» الذي تولت إعداده جماعة من كبار اللغويين العرب بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. هذه كلها لم تخل من النواقص والعيوب[1].

لقد تصور البعض أن المشكلة التي يواجهها المعجم العربي هي مشكلة المنهج في ترتيب المفردات، فراحوا يطورون في مناهج المعاجم التي يصدرونها أو في أشكالها، أو يسايرون معاجم اللغات الأوربية فيضعون معاجم جديدة وفق النظام الألفبائي النطقي الذي ترتب وفقه الكلمات بحسب أوائل حروفها دون النظر إلى كونه أصلياً أو مزيداً، أو يحولون المعاجم التقليدية القديمة إلى المنهج الهجائي الجذري الذي ترتب وفقه الكلمات بحسب أوائل أصولها، ويظنون أن القضية قد انتهت. بينما هي في الواقع أعمق وأعقد من ذلك بكثير.

يقول عبدالقادر المهيري في كلمته التي قدم بها «القاموس الجديد ـ الألفبائي ـ»: «مشاكل المعجمية العربية متعددة متشعبة لا يمكن حلها جميعها باستنباط طرق جديدة لعرض المادة اللغوية وتبويبها تبويباً يضمن سهولة البحث، والعربية ما زالت في حاجة إلى معجم موسع يكون شاهداً على تطورها، مستقصياً لاستعمالات مفرداتها عصراً بعد عصر مستوعباً لما يتولد من الألفاظ استجابة لمقتضيات الحياة»[2].

(١) انظر د. المعتوق، المعاجم اللغوية العربية، الصفحات: ٨٣ ـ٨٨، ١٠٨ ـ١١٢، ١٧٠-١٧٣.

(٢) علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد ـ الألفبائي، ط٥(تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٩٤م)، ص١٢.

المعجم الذي ما زالت العربية محتاجة إليه ليس المعجم اللغوي التاريخي الكبير الذي يستقصي كافة مفردات اللغة ويتتبع تطوراتها ويحيط بما طرأ عليها من تغيرات فحسب، وإنما هي محتاجة أيضاً إلى المعجم الأكاديمي الوسيط الذي يجمع كل ما يحتاج إليه المتعلمون والمثقفون من مفردات اللغة الوظيفية الفاعلة: كل ما يمكن أن يساهم في الارتقاء بلغة العصر في مختلف أنشطتها وفعالياتها ويشارك في الارتقاء بمستوى الإبداع الفكري بهذه اللغة. المعجم الذي يصبح بين أيدي الناس، ثري المادة، ميسر المنهج، سهل التناول، شديد الفاعلية، بعيد التأثير، هذا بالإضافة إلى حاجة العربية بطبيعة الحال إلى المعجم الآلي العام المتطور والمعاجم الأخرى الآلية المتعددة الأغراض، وحاجتها إلى معاجم أساسية للطلاب بمختلف مستوياتهم وأعمارهم أو مراحلهم التعليمية، وإلى المعاجم الثرية المنهجية التي تخدم الأغراض اللغوية الخاصة، كمعاجم المصطلحات ومعاجم الأضداد المنطقية والمترادفات، ولا يمكن أن يتحقق أي من هذه المعاجم وفق المواصفات المذكورة وبنحو واف مكتمل بجهود فردية، ولا بجهود لجان مصغرة تعمل على نطاق محدود وإنما بجهود فريق عمل متخصص يعمل وفق مخطط مدروس ونظام محكم وتحت إدارة خبيرة.

ينبغي أن تتولى وضع المعجم المطلوب والمعاجم الأخرى المذكورة جهود مشتركة موسعة وتتعاون على إخراجها لجان علمية وفنية متخصصة مدربة كاملة الأعضاء، تتوزع المهام وتتقاسم الأعباء، وتعمل على محاور متعددة وفق نظام محكم دقيق متناسق متكافل الجوانب متكامل الشروط، وتحت إشراف منهجي سديد من قبل المؤسسات اللغوية القومية، وفي إطار تعاون وثيق مع الجامعات ومراكز ومعاهد البحوث العلمية والدوائر الثقافية والمؤسسات القومية والقطرية ذات الصلة وتحت رعاية ودعم مادي ومعنوي من قبل صانعي القرار السياسي أيضاً. بل إن دعم ورعاية صانعي القرار السياسي أو الحكومات والمؤسسات الثقافية في التخطيط

والتنظيم والإعداد لإنتاج معجم يأتي كما يقرر الباحث اللغوي وخبير المعاجم James Sledd كضرورة أولى وعامل أساسي حيث تضمن هذه الرعاية وهذا الدعم حماية المشروع وتمكن من تفادي المآخذ وتجنب المشاكل التي يتسبب في خلقها الناشرون وتجار الكتب وغيرهم، هذا إلى جانب تسهيل مهمة الحصول على فريق عمل متخصص مؤهل متكامل(١).

لقد أحسنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألسكو) صنعاً حيث بدأت هذا المشروع بفاعلية مميزة بإخراجها لـ «المعجم العربي الأساسي»، فقد كلفت جماعة من كبار اللغويين العرب بتأليف وإعداد هذا المعجم، فتمكنت بذلك من إخراج معجم عصري متطور نسبياً، حيوي المادة، ميسر المنهج، وإن لم يكن هذا المعجم في واقعه، كما ذكرنا في ما سبق خالياً من النواقص مستوفياً لألفاظ اللغة الواجب توافرها في المعجم اللغوي الجديد الشامل. وربما يشفع له أنه وضع أساساً للناطقين بغير العربية ولعامة المثقفين من العرب كما نصت بذلك مقدمته(٢). ومع ذلك فإن هذا المعجم ما يزال محتاجاً في طبعته القادمة إلى مزيد من بذل الجهد في التهذيب والتنقيح والتطوير، والأخذ في ذلك بملاحظات النقاد المهتمين والاستعانة ليس بخبرات اللغوين المتميزين، وإنما بخبرات بعض المختصين من الأدباء وعلماء التربية والاجتماع وعلم النفس، لوثاقة الصلة بين اللغة ـ لغة المجتمع الشاملة العامة ـ وبين هذه المجالات...

من جانب آخر فإن معاجم الناشئة والمعاجم اللغوية المرحلية التي تتكون من سلسلة متدرجة من المعاجم تتلاءم مع مستويات المتعلمين في مختلف مراحلهم

(١) انظر Sidney Landau, Dictionaries: The Art & Craft of Lexicography Cambrige, Cambridge University, 1996. PP. 12-13

(٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي (لاروس، ١٩٨٩م)، ص٨.

الدراسية والثقافية[1] تحتاج هذه المعاجم إلى إنشاء قاعدة بيانات لغوية شاملة تمكن من معرفة الرصيد اللغوي الوظيفي أو الأساسي للناشئة في مستوياتهم التعليمية المختلفة. والكشف عما يمكن تنميته وتطويره من جوانب ومكونات هذا الرصيد، ومن ثم العمل وفق خطط مدروسة وعلى نحو تدريجي ومتعاقب للارتقاء بهذا الرصيد من خلال تقديم معاجم متنامية موحدة المناهج متكاملة في مادتها ومسايرة في أشكالها ومضامينها لتطورات الحياة. وهذا يتطلب مسحاً شاملاً ومتنامياً لما يتعلق بهؤلاء الناشئة من كتب ونصوص وأنشطة لغوية مختلفة، والقيام بدراسات لغوية إحصائية عامة، وبأعمال ميدانية جادة.

الأعمال المشار إليها قد تتسع وتتضاعف في حالة القيام بوضع معجم أو معاجم وظيفية وسيطة لفئات المثقفين والدارسين الكبار، وهي كلها مهما ضاقت أو اتسعت لا يمكن أن تتم على نحو محكم دقيق ومتكامل إلا بجهود فريق مهيأ مدرب كامل الأعضاء مزود بكل الوسائل والتجهيزات؛ فريق يتعاون أفراده على تحمل المسؤوليات، ويعملون على أساس خبرات ومؤهلات كافية وتخطيط موحد متقن مدروس، ثمة وجود مؤسسة أو مؤسسات تدعم جهود هذا الفريق مادياً ومعنوياً. أما أن يبقى إخراج معاجم الناشئة أو غيرها من المعاجم تحت رعاية جهود فردية محدودة تتجاذبها الاجتهادات والآراء والافتراضات والتصورات الشخصية، وتتنازعها التغييرات الارتجالية أو العشوائية، أو أن يبقى إصدار هذه المعاجم تحت وصاية دور النشر ومؤسساته التجارية التي تبحث من وراء إصدار المعاجم عن الكسب المادي والدخل الربحي البحت، فتنتقي لوضعها الخبرات الرخيصة، وتختار لها ما تشاء من المعدين أو المشرفين وإن كانوا من دون دراية كافية، ثم تظل

(١) حول المعاجم المرحلية انظر د. أحمد محمد المعتوق، الحصيلة اللغوية: أهميتها ـ مصادرها ـ وسائل تنميتها، عالم المعرفة (٢١٢) ربيع الأول ١٤١٧هـ ـ أغسطس. آب ١٩٩٦م، ص ص٢٢٥-٢٢٨.

تفرغ ما تصدره منها بين آونة وأخرى في قوالب مختلفة وأشكال مغرية متنوعة تتنافس على تسويقها. هذه الإجراءات تؤدي بلاشك إلى ظهور المعاجم العربية بمناهج متباينة وخطط مختلفة مشوشة وبمستويات متداخلة، لأنها مبنية على اختيارات ارتجالية وتصورات قاصرة في الغالب. وهذا هو ما يجعل هذه المعاجم تواجه العقبات، وتتحدى الطموحات، وتثقل الكواهل، وتعجز عن الوفاء بالمطلوب. مما يجعل الثقة معدومة أو ضعيفة بالمؤسسات التجارية التي تتولى إصدار المعاجم اللغوية بعيداً عن إشراف الهيئات العلمية المتخصصة.

ولقد سبقت الإشارة إلى ما قاله البروفسور James Sledd خبير المعاجم في تعبيره عن غياب الثقة في المعاجم التي تصدرها المؤسسات التجارية الربحية: حيث رأى ضرورة أن تتولى الحكومات والمؤسسات الثقافية التنظيم والإعداد لإنتاج المعاجم حتى يمكن تفادي المآخذ التي يقع فيها الناشرون والتجاريون، وأن يتفرغ لعمل المعجم فريق عمل متخصص يعمل تحت إدارة محررين أكفاء متمرسين لا يخضع عملهم لأية ضغوط لسرعة الإنجاز وتعويض النفقات[1]. كما يعمل وفق خطة محكمة متكاملة ومنهج ثابت وهدف موحد.

لقد صدرت خلال عام ١٩٩٣م وحده على سبيل المثال معاجم عربية رئيسة مختلفة المناهج متباينة الأحجام، وهي: «لغة العرب» للدكتور متري عبد المسيح و«الكافي» لمحمد خليل الباشا، ثم «المحيط: معجم اللغة العربية» لأديب اللجمي ورفقاه. بينما صدرت في عام ١٩٩٧م وحده أيضاً خمسة معاجم للطلاب عن دور نشر مختلفة. ثلاثة منها عن دار الراتب الجامعية ببيروت، وهي: «أبجد» و«الأداء» و«الأسيل». وواحد عن دار الشمال بطرابلس، وهو: «قاموس الهادي» لفائز يوسف محمد، والخامس عن دار الرمال بنيقوسيا، وهو «منهل اللغة الصغير»

(١) أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص٦٨.

الذي أعده د. جوزيف إلياس.

لو تنادي الأفراد الذين أصدروا المعاجم الثلاثة الرئيسة الأولى، واجتمعوا تحت مظلة واحدة وهدف موحد، وتضافرت جهودهم، وتلاقت خبراتهم وقدراتهم وتوحدت أفكارهم، وتقاسموا الأعباء والتكاليف، وتوزعوا المهام والمسؤوليات فيما بينهم وعملوا ضمن مشروع مشترك ووفق برنامج موحد ومخطط متكامل مدروس على إنجاز معجم لغوي عام واحد مستوف للشروط، مستعينين بما يمكن أن تمدهم به المؤسسات اللغوية المعنية (كالمجامع والجمعيات اللغوية) من خبرات أو توفره لهم من إمكانيات أو معونات مادية أو معنوية= فإن ذلك بطبيعة الحال خير من إصدار ثلاثة معاجم مختلفة المناهج متفاوتة المحتويات مثقلة بالأخطاء والنواقص أو الشوائب، يتوافر في أحدها من الشروط أو المواصفات ما لا يتوافر في الآخر[1]. مما يجعل القارئ حائراً بينها، لا يدري ما الذي يتناسب مع غرضه أو يفي بحاجته منها، وربما أعرض عنها كلها ففاتته الفائدة من جميعها وفات القائمون على وضعها المصلحة المرجوة وتحقيق الهدف المنشود من تأليفها.

ولو اتحدت تلك الدور الثلاث التي أصدرت المعاجم الخمسة المختلفة على هدف واحد، وكونت لجنة مشتركة مؤهلة، متكاملة الأعضاء، مستوفية الشروط، وعملت ضمن إطار وشعار موحد ومخطط مدروس على إصدار معجم أو معاجم للطلاب وافية محكمة النظام، تخضع لسلم لغوي متدرج، ولمستويات مبنية على دراسات نظرية وميدانية رصينة تقوم بها هيئات متخصصة= فإن ذلك بلاشك خير من إصدار معاجم مختلفة الأحجام متباينة الأشكال متداخلة المستويات، تتضارب

(١) لقد تعرض د. المعتوق في كتابه «المعاجم اللغوية العربية العامة» بنحو من التفصيل لذكر مجموعة من هذه الأخطاء والنواقص أو الشوائب والاختلافات، ولهذا السبب تجنبنا ذكرها والحديث عنها تفاديا للتكرار.

الأقوال فيها وتتسابق الأهواء في إطرائها، بينما تختلف فيها الشروح وتكثر فيها الأخطاء والهفوات وتتصارع أذهان الناشئة وتزيغ أعينهم أمام شعاراتها التجارية وأوصافها الدعائية الباهرة المحيرة[1].

إن السعي لتحقيق المقترح السابق الذكر يجمع في الواقع بين خدمة اللغة ومجتمعها وتراثها وبين تحقيق المكسب المادي الأوفر للذين يهدفون إلى تحقيقه بلاشك. حيث إن المعجم الذي يصدر عن هيئات مشتركة رصينة كفأة ناجحة سيكون معجماً ناجحاً على الأرجح، والمعجم الناجح يلاقي في العادة رواجاً أكثر إذا اجتمعت الجهود وساهمت في تسويقه. وهكذا يتحقق المكسب المادي الذي تتطلع إليه هذه الدور.

ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أنوه وأشيد بما يسعى إليه مجلس اتحاد المجامع اللغوي العربية في الوقت الحاضر بمشروعه لإعداد معجم موحد لألفاظ الحياة العامة على مستوى الوطن العربي، حيث وافق المجلس في التوصية الرابعة من التوصيات التي صدرت عنه عام ١٩٩٨م على إعداد هذا المشروع، وعلى أن يقوم كل مجمع من مجامع اللغة العربية في الوطن العربي بدوره فيه من خلال قيامه بجمع ألفاظ الحياة العامة في القطر الذي ينتمي إليه.

ولقد تفضل الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني فبعث إليّ بصورة من التقرير الخاص بجهود المجمع الذي يرأسه في المشروع المذكور[2] فرأيت في هذا التقرير صورة قريبة مما نتطلع إليه من التخطيط والإعداد الجماعي للتأليف المعجمي، ونموذجاً صالحاً لطرح بعض ما أقترحه بشأن

(١) لقد تحدث د. المعتوق مفصلاً عن المواصفات المذكورة في المعاجم الثلاثة المشار إليها أيضاً في كتابه السابق الذكر.

(٢) الصورة التي وصلتني تحمل رقم ٩/ ١٣/ ١٠٠٠ وتاريخ ٣٠/ ٨/ ١٤٢٠هـ الموافق ٨/ ١٢/ ١٩٩٩م.

هذا الإعداد من خلال ما أبديه من ملحوظات عليه.

لقد اشتمل التقرير المشار إليه على عرض نظري محكم لأهداف المشروع ومنهجية العمل فيه وآليات تنفيذه، وخطة المجمع للقيام بواجبه أو بقسطه منه، واللجان الفرعية التي ألفها وبيان المهام المناط بكل لجنة، وصور من بطاقة جمع الألفاظ العام في الأردن وتوضيح لبنود هذه البطاقات، وأخيراً التكاليف المالية والمدة الزمنية التي يتطلبها إنجاز كامل القسط المطلوب من المشروع على الوجه الأكمل. وليس هنا بالطبع مجال الحديث عن تفاصيل المشروع أو تفاصيل الخطط التي وضعها المجمع الأردني للقيام بالمهام المناطة به. ولكن يمكن القول بأنه مع ما يجده القارئ من دقة وإحكام في صياغة بنود وفقرات التقرير المذكور وما أشار إليه أو نقله من توجيهات مجلس اتحاد المجامع اللغوية العربية فإن في بعض محتوياته أو فقراته نقاط يمكن التساؤل أو الوقوف عندها في إطار الحديث عن العمل الجماعي في إعداد المعجم، ومن هذه النقاط ما يلي:

١ـ ما هو المقصود بألفاظ الحياة العامة التي يسعى مجلس المجامع العربية لوضع معجم شامل لها، هل تتضمن جميع مستويات اللغة العامة، بما فيها اللهجات المحلية وألفاظها الدارجة أو الدائرة على ألسنة المثقفين، أم أنها تقتصر على ما في هذه المستويات من فصيح الألفاظ؟

٢ـ هل انفرد اتحاد المجامع العربية بمشروع المعجم، أم أن هناك مؤسسات علمية وثقافية عربية أخرى اشتركت معه في ذلك، وإذا كان كذلك فما هي المؤسسات المشتركة وما هو نوع اشتراكها أو طبيعة هذا الاشتراك؟

٣ـ هل شاركت أي من بلدان النفط في تمويل المشروع أو دعمه، أم أن الدعم اقتصر على الدول التي توجد فيها المجامع اللغوية؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فما هي الدول التي شاركت، وما هي طبيعة أو مقدار مشاركتها؟

٤ـ هل استكتب اتحاد المجامع جميع الدوائر ذات العلاقة أو ذات الاهتمام، وطرح المشروع على جميع المؤسسات التعليمية والثقافية العربية، وطلب إبداء مرئيات بشأن المشروع أو الاشتراك فيه أو في دعمه بأي نوع من أشكال الدعم؟

٥ـ ما هي الخطوة أو الخطوات التالية لعمل اللجان الفرعية في مجامع اللغة أو المؤسسات المعتمدة؟

٦ـ هل وضعت مدة محددة للانتهاء من تنفيذ المشروع، أم ترك ذلك للظروف، ووضع في الاعتبار التغيرات المحتملة؟

٧ـ ما هو التصور المبدئي لحجم المعجم المطلوب، وهل وضع لمستوى لغوي معين أو لمرحلة تعليمية أو علمية أو ثقافية محددة، أو وضع في الاعتبار أي من هذه المراحل أو المستويات؟

٨ـ إلى أي مدى تجتمع أو كانت تجتمع لجان كل من المجامع اللغوية المشتركة، ويتم التشاور بين أعضائها الأساسيين والمشاركين؟

هذه بعض الأسئلة التي لم أجد في نص التقرير المشار إليه إجابة صريحة عليها. ولا مجال هنا بطبيعة الحال للتفصيل فيها أو في تبسيطها وتفريعها ولا التفصيل في الحديث عن التوصيات والخطط والمقترحات التي صدرت بشأن المعجم المذكور أو التعليق عليها من الناحية النظرية. فالذي يهمنا هنا بالدرجة الأولى هو السؤال عن مدى ارتباط التصورات النظرية بالحاجات الفعلية، ثم عن مدى إمكانية تنفيذ هذه التصورات على الصعيد العملي وفقاً للخطط المرسومة، وما يسهل هذا التنفيذ ويجعله محققاً للأهداف المرجوة. ولذلك فإننا سنلقي بعض الضوء على ما يتعلق تعلقاً مباشراً بهذه الجوانب من الأسئلة السابقة الذكر ضمن: الملحوظات التالية:

١ـ إن قرار اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية في توصيته المذكورة، والتي أوردناها نقلاً عن تقرير المجمع الأردني ـ تنص على أن يؤدي كل مجمع من مجامع اللغة العربية في الوطن العربي دوره في مشروع المعجم المطلوب (معجم ألفاظ الحياة العامة على مستوى العالم العربي) من خلال قيامه بجمع ألفاظ الحياة العامة في القطر الذي ينتمي إليه، وفي هذا الصدر يمكن التساؤل عن دور الدول العربية التي ليس فيها مجامع للغة في عملية تنفيذ هذا المشروع، وعن ما إذا كانت قد أشركت المؤسسات العلمية والثقافية العربية والإعلامية الأخرى في التخطيط للعمل أو في تنفيذه على الصعيد العملي، إذ يفترض في معجم موحد للألفاظ العامة العربية أن يغطي جميع المناطق وجميع القطاعات الاجتماعية والثقافية العربية. لأن تغطية المناطق العربية التي توجد فيها المجامع غير كافية كما هو واضح لإصدار معجم شامل لألفاظ الحياة العامة العربية كلها.

٢ـ ولنا أن نتساءل أيضاً عما إذا كان اتحاد المجامع العربية قد عمل على إيجاد تغطية وافية للإعلان عن المشروع وسعى بوسائلة وطرقه المتاحة لإعلام كل الجهات المختصة أو المهتمة بالدراسات اللغوية وبما يتعلق بشؤون وموضوعات اللغة وارتباطاتها عامة عن نيته في إنجاز هذا المشروع وعن الإجراءات المتخذة لتنفيذه، واستكتب المهتمين بهذا الشأن أو عرض عليهم المشاركة علمياً أو معنوياً أو مادياً في أي جانب منه.

٣ـ إن مثل هذا المشروع الكبير يحتاج بلا شك إلى دعم معنوي ودعم مادي يمده ويسارع في إنجازه على الوجه المطلوب، فهل دعيت الدوائر الرسيمة والعلمية في دول الخليج العربية للمشاركة مادياً في تمويل المشروع أو المساهمة معنوياً وعلمياً في دعمه وتسهيل مهامه؟.

لاشك أن مجتمعات هذه الدول تشكل قطاعاً كبيراً من مستخدمي اللغة، ولا يمكن

أن يصدر معجم كامل شامل لألفاظ الحياة العربية ـ كما أشير إلى ذلك من قبل ـ دون أن يستوعب الألفاظ المستخدمة في حياة هذه المجتمعات بأجمعها. وإذا كان الأمر كذلك فإن الدول المذكورة معنية بدرجة كبيرة، ويعنيها المشروع المذكور بلا أدنى شك، وإذا لم يكن في أي هذه الدول مجمع لغوي يقوم بتشكيل لجان قطرية تعمل على تنفيذ المسح الشامل لألفاظ الحياة المستعملة في حدود القطر أو حدود الإقليم بكامله، فإن فيها مؤسسات علمية وثقافية وجامعات وكليات ومعاهد رصينة تمتلك إمكانيات علمية ومعرفية كثيرة ومختلفة تمكنها من المشاركة في المشروع بفاعلية كبيرة عند استنهاضها ودعوتها لهذه المشاركة من خلال دوائرها الوثيقة الصلة بموضوع المشروع.

إضافة إلى ما تقدم فإن الدول المذكورة قادرة بما تمتلك من إمكانيات مادية واقتصادية ليس على دعم المشروع مالياً ومن ثم الإسراع في إنجازه فحسب، وإنما على التهيئة للاستفادة من ثمرات هذا المشروع وتعميم هذه الاستفادة أيضاً، وذلك من خلال تسويق المعجم المنتظر ونشره وتوزيعه والدعوة إليه. ووفقاً لهذه الاعتبارات أو الحيثيات كان من المهم أن تؤخذ هذه الدول بعين الإعتبار كجهات أساسية مساهمة في إعداد المشروع.

أما بالنسبة للخطة الخاصة بدور المجمع اللغوي الأردني في تنفيذ المشروع المذكور فإن من بين ما يمكن أن يوقف عنده أو يلفت النظر إليه هو:

١ـ هل إن المبالغ المالية (٦٢٠٠٠) ديناراً أردني أو ما يعادل (٨٢٠٠٠) دولاراً أمريكياً كافية لتمويل المشروع بكل ما يلزم لتنفيذه من أجهزة وآلات وورق وطباعة وخبراء وباحثين ورسامين وفنيين يعملون لمدة طويلة تبدأ مرحلتها الأولى من شهر تموز ١٩٩٨-٣١/ ١٢/ ١٩٩٩م أو أن الأمر يحتاج إلى تخصيص المزيد من الحوافر المالية التي تساعد على إحراز المزيد من الإخلاص والتكريس والجدية في العمل

والمزيد من الدقة والإتقان وإنجاز المشروع في الحدود الزمنية المعينة على أحسن وجه.

المعاجم التي يتشكل فريق العمل فيها من مجموعة من الباحثين الأكاديميين الذين يعدون اشتغالهم بالعمل المعجمي جزءاً من بحوثهم العلمية قد يكتفون كما يقول بعض الدارسين ـ بالتقدير الأدبي أو الترقية الوظيفية[1]. إلا أن ما يحتاجه إعداد معجم كالمعجم الذي نحن بصدده من جمع وإحصاء وغربلة وتصنيف للمواد اللغوية ومن أنظمة تحليل وبرمجة حاسوبية ومعالجة للمعلومات ليس من السهل تحديد مدتها ولا تكلفتها ولا الجهود التي تستغرقها بنحو حاسم ثابت دقيق، فقد تتجاوز الحدود الزمنية المتوقعة والقدرات والجهود المحتملة والتكاليف المرصودة، وهذا التجاوز قد يؤدي إلى توقف المشروع أو فتوره، عندما لا تكون هناك موارد احتياطية كافية معينة على استمراره. مضافاً إلى ذلك فإن العضو العامل في الفريق مهما بلغ من إخلاصة وتحمسه للمشروع وقدرته على التضحية واكتفائه بالأجر المعنوي يحتاج إلى ما يغطي التزاماته المعيشية أو جزءاً منها على الأقل. ولهذا الأسباب كلها كان البروفسور James Sledd خبير المعاجم يوصي بأن توضع أموال كثيرة تحت تصرف فريق العمل الذي يوكل إليه إعداد وإنجاز مثل هذا المشروع[2].

يمكن اللجوء لتدعيم رأس المال في مثل هذا الحال وتدعيم مشروع المعجم ككل إلى المؤسسات والهيئات العربية التي تدعم مثل هذه المشاريع مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي والمؤسسات الأخرى المشابهة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، كما يمكن أن يطرح المشروع ـ كما يقترح أحد الباحثين في مثل هذا المجال ـ كمشروع قومي

(١) انظر د. أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص٦٨.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص٦٨.

إسلامي يخدم لغة القرآن والدين وتجمع له التبرعات والإسهامات من الهيئات الخيرية[1] إن ذلك يضمن للمشروع استمراريته والإسراع في إنجازه وفق المخطط الموضوع له.

٢ـ لقد نص قرار لجنة مجمع اللغة العربية الأردني السابق الذكر على «أن تقسم المملكة من الناحية الجغرافية إلى أربعة مراكز رئيسية. وأن تكون في كل مركز لجنة فرعية مؤلفة من رئيس وعضوين من العلماء المتخصصين باللغة العربية المتحمسين لهذا المشروع» وكل لجنة هنا مؤلفة كما يبدو من مضمون التقرير من رئيس وعضوين اثنين.

والسؤال الذي يمكن أن يطرح هنا هو: لماذا اقتصر في عضوية هذه اللجان على المتخصصين باللغة العربية المتحمسين لهذا المشروع؟ ألا يجدر أن يضم إلى فريق المتخصصين في اللغة أعضاء من مجالات علمية أخرى غير اللغة، كالأدب والفن والعلوم الاجتماعية والنفسية والعلوم الطبيعية والتطبيقية مثلاً، يشاركون في عمليات مسح الألفاظ وفي تحليلها ودراستها على ضوء ما يمتلكون من معارف وخبرات خاصة! إن هؤلاء يعيشون الحياة العامة ولهم نظراتهم واستنتاجاتهم ووجهات نظرهم الخاصة في اللغة المشتركة بينهم وبين غيرهم من أفراد المجتمع، كما أن لهم مرئياتهم الخاصة وخبراتهم العملية في المستويات والقطاعات اللغوية المتعلقة بمجالات تخصصهم. ولهم استعمالاتهم الفعلية المتميزة للألفاظ والصيغ والتراكيب اللغوية التي تستعمل على النطاق الخاص بهم وتتداخل أحياناً مع عناصر اللغة العامة وقد تتحول طوائف منها من كونها قطاعية محدودة التداول لتصبح عامة واسعة الانتشار. وبهذا فيمكن لهؤلاء أن يشاركوا بفاعلية كبيرة في استخلاص والتقاط الكثير من هذه الألفاظ أو في تحديد مفاهيمها في نطاقها

(١) أحمد مختار عمر: «أزمة اللغة العربية المعاصرة». قضايا فكرية، ص ص٧٦-٧٧.

الخاص ونطاقها العام أيضاً. لهذه الأسباب كلها اعتمدت الدول المتقدمة في صناعة معاجمها على لجان كبيرة تضم بالإضافة إلى اللغويين المتخصصين أكادميين وخبراء ومستشارين في كل حقول العلم وفروع المعرفة.

لقد ضم الفريق الذي قام بالإشراف على معجم وبستر الأمريكي في طبعته الثالثة الصادرة في عام ١٩٦١م على سبيل المثال رئيس تحرير، وثلاثة عشر محرراً مشاركاً، وستة وستين محرراً مساعداً، وكلهم من أساتذة الجامعات وحملة الدكتوراة في التخصصات المختلفة. كالرياضيات والفيزياء، والكيمياء، والنبات، والحيوان[١].

إننا لنتطلع إلى معجم لغوي عربي متلائم مع معطيات العصر ملب لمتطلباته، ومشتمل على ألفاظ الحياة التي نعيشها بالفعل والألفاظ الحية التي تربطنا بالعناصر التراثية الفاعلة في ترسيخ المثل والقيم السامية وفي تطوير حركة الفكر وقابليات الإبداع، معجم يحظى في إعداده وتكوينه بإشراف لجان علمية متخصصة مؤهلة ومهيئة بكامل عدتها وخبراتها وبرعاية مؤسسات قادرة على تقديم الحماية التامة والدعم المعنوي والمادي الكافي، متكفلة بجميع ما يتطلبه المشروع منذ بداية انطلاقة حتى إتمام إنجازه، من دون توان أو فتور أو انقطاع أو فرض ضغوط من أي نوع.

* * *

(١) أحمد مختار عمر، المصدر السابق نفسه، ص٧٣.

المراجع

١ـ ابن منظور، محمد بن المكرّم، لسان العرب، تحقيق عبدالله علي الكبير وآخرين، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

٢ـ بن هادية، علي، وآخرون، القاموس الجديد ـ الألفبائي، ط٥، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨٤م.

٣ـ ترحيني، فايز: «العربية والمعجمات»، مجلة الباحث، السنة العاشرة، العدد الثاني ـ ٥٠ـ، نيسان ـ حزيزان ـ ١٩٨٨م.

٤ـ الحمزاوي، محمد رشاد، من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦

٥ـ الخطيب، أحمد شفيق: «من قضايا المعجمية العربية المعاصرة» في المعجمية العربية المعاصرة: وقائع ندوة مئوية أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني، ورينحارت دوزي، جمعية المعجمية العربية بتونس، بيروت دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٦ـ الخطيب، د. عدنان، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٧م.

٧ـ عبدالله، يسري عبدالغني، معجم المعاجم العربية، بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٨ـ عفيف، د. عبدالرحمن: «من قضايا المعجمية العربية المعاصرة، من كتاب في المعجمية العربية المعاصرة، وقائع ندوة مائوية أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني، ورينحارت دوزي، جمعية المعجمية العربية بتونس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٩ـ عمر، أحمد مختار، صناعة المعجم الحديث، القاهرة: عالم الكتب، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٠ـ عمر، أحمد مختار: «أزمة اللغة العربية المعاصرة والحاجة إلى حلول غير تقليدية»، قضايا فكرية ـ الكتاب السابع والثامن عشر ـ مايو ١٩٧٧م.

١١ـ فريحة، أنيس: «نظرة في معجم العلايلي» مجلة الأبحاث، المجلد السابع، ١٩٥٤م.

١٢ـ قاسم، رياض زكي، المعجم العربي: بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

١٣ـ المعتوق، د. أحمد محمد، الحصيلة اللغوية: أهميتها ـ مصادرها ـ وسائل تنميتها، عالم المعرفة (٢١٢) ربيع الأول ١٤١٧هـ ـ أغسطس/آب ١٩٩٦م.

١٤ـ د. أحمد محمد المعتوق، المعاجم اللغوية العربية ـ المعاجم العامة: وظائفها ومستوياتها وأثرها في تنمية لغة الناشئة ـ دراسة وصفية تحليلية نقدية، أبو ظبي، المجمع الثقافي، ١٩٩٩م.

١٥ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي لاروس، ١٩٨٩م.

١٦ـ Sidney Landau, Dictionaries: The Art & Craft of Lexicography Cambrige, Cambridge University, 1996. PP. 12-13 .

* * *